الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٨١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الخامس عشر ـ العقد الاستثنائي الاول

الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن عشر من حزيران ١٩٨١

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق مشروع قانون قطع حساب موازنة عام ١٩٧٧ والموازنات الملحقة.

٢ ـ تصديق مشروع قانون موازنة عام ١٩٨١ والموازنات الملحقة.

٣ ـ تصديق مشاريع قوانين متعلقة بوزارتي الاشغال العامة والنقل والتربية الوطنية والفنون الجميلة.

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الحادية عشر والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن عشر من حزيران برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

تغيب السادة: فريد جبران، نجاح واكيم، الدكتور راشد الخوري، كاظم الخليل، ادوار حنين، احمد اسبر، ارا يروانيان، بيار حلو، ريمون اده، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، فؤاد الطحيني، فؤاد نفاع، كميل شمعون، موريس زوين، امين الحافظ، الدكتور باخوس حكيم، رشيد كرامي، طلال المرعبي، الدكتور عبد المجيد الرافعي، فؤاد غصن، الدكتور عبد الله الراسي، الدكتور حسن الميس، عبد المولى امهز، ميشال معلولي، ناظم القادري.

واعتذر السادة: موريس فاضل، الدكتور عزيز عون، عبد الحليم عويدات، الاب سمعان الدويهي.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان، والوزراء السادة: مروان حماده، ميشال المر، سامي يونس، مصطفى درنيقة، قيصر نصر، جوزف ابو خاطر، ميشال اده، علي الخليل.

الرئيس: افتتحت الجلسة

المتغيبون، تتلى اسماؤهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى مرسوم فتح الدورة الاستثنائية. فتلي المرسوم التالي:

مرسوم رقم ٤٠٣٩
دعوة مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى ـ يدعى مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية تبدأ في اول شهر حزيران ١٩٨١ وتستمر لغاية ٣٠ منه.

المادة الثانية ـ يحدد برنامج اعمال هذه الدورة الاستثنائية بما يلي: ـ مشروع موازنة عام ١٩٨١.

ـ مشاريع القوانين المحالة على مجلس النواب والتي ستحال عليه ـ سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة الثالثة ـ ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٢٩ ايار سنة ١٩٨١

الامضاء: الياس سركيس

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: شفيق الوزان

الرئيس: في مستهل هذه الجلسة، لا بد من ان نعود ونعلن ونؤكد مجددا باسم هذا المجلس مؤسسة وافرادا اصرارنا جميعا على استمرارية هذا المجلس وحضوره. اصرارا يتساوى مع اهمية ومدى خطورة هذا الحضور، في هذه المرحلة العصيبة التي يجتازها لبنان على المستويين الدستوري والوطني.

دستوريا، ان هذا المجلس وهو المؤسسة الام في بنية النظام القائم، فمجرد تغيبه او تعطيله او غيابه، اذ ليس فقط تعطيلا للنظام برمته، بل هو في ظل الظروف الحاضرة بمثابة قضاء مبرم واجهاز على لبنان الشرعي الموحد. وطنيا، ان هذا المجلس النيابي يبقى الملاذ الاخير للتصدي للأزمة ولرفض الاستسلام وذلك باسم الشعب اللبناني كله، رفض الاستسلام للتمزق والضياع والانهيار، ويبقى الملاذ الاخير وربما الوحيد من اجل وضع الخطة ومعالم المسيرة الكفيلة بانقاذ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا الوطن. من هنا، علينا جميعا ان نتحسس دائما والا ننسى لحظة واحدة في كل مواقفنا، وكل اعمالنا ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه مستقبل هذا البلد.

رئيس الحكومة: خلصت دولة الرئيس؟

الرئيس: لا بدي احكي عن النائب المرحوم شارل سعد... بعدما تتكلم الكلمة لحضرة دولة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، حضرة السادة النواب، شكرا لدولة الرئيس الذي عبر في ما قال عما يجيش في نفوسنا جميعا، ليس كمواطنين فحسب، وانما كمسؤولين على اي مستوى بما فيهم مستوى الحكومة.

لقد تحسست الحكومة هذا الوضع غير الجائز والمرفوض ان يغيب عن الساحة لسبب أو لاخر هذا المجلس النيابي الذي نعتبره الاساسي والعماد في نظامنا ومؤسساتنا الشرعية. فيما كنا عاملين من اجل تأمين هذه العودة كان لجهود دولة رئيس المجلس النيابي واصراره المتواصل، الاثر الفعال والاكبر في ان تثمر هذه الجهود وان نكون هنا اليوم لتأدية هذه المهمة. جميعكم ونحن معكم في سبيل تدعيم هذا النظام الديمقراطي البرلماني. جميعكم ونحن معكم في ادراك المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقنا لتبقى لمؤسسات الشرعية حرمتها وفعاليتها ودورها. خصوصا حين تتزاحم الادوار من هنا وهناك فيبقى الدور الاساسي والمهم والاوحد والشرعي لمؤسسة مجلس النواب. اكرر شكري لجميع العاملين لتأمين استئناف الحياة البرلمانية والحكومة جادة في تأمين استمرار الحياة البرلمانية إيمانا منا بان الديموقراطية والبرلمانية توأمان.

تصفيق

الرئيس: حضرة الزملاء

مع ان البلاد تعيش مأساة مستمرة، اقول في ظل هذه المأساة المتمادية لتشمل الوطن بأسره، لا بد لنا عملا بالعرف البرلماني من ان نتوقف عند وفاة المغفور له النائب السابق الاستاذ شارل سعد، الذي اعطى الوطن كثيرا من الجهد، وكثيرا من قلبه، وكل امكاناته في غير حقل ومجال نقف دقيقتي صمت امام ذكرى الفقيد.

الكلمة لمعالي وزير التربية

وزير التربية: ودع لبنان قبل ايام وجها من وجوهه ان على صعيد التربية، او على صعيد السياسة، او على صعيد الانسانية. فشارل سعد كان مثالا للتضحية والعطاء والعمل المستمر والحكومة اذ تشارك المجلس الكريم في هذه المناسبة تشاركه باسى، لان فقدان شارل سعد هو فقدان ذو اهمية وابعاد ونحن نتمنى للمؤسسة التي عمل من اجلها ان تستمر وتنهض لكي تقوم بمسؤولياتها نحو الاجيال الطالعة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة مقرر لجنة المال والموازنة النائب حميد دكروب.

حميد دكروب: حضرات الزملاء المحترمين، كانت الحكومة قد احالت على مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٠٤. وقد بدأت لجنة المال والموازنة درس المشروع فور احالته. بلغ عدد جلسات اللجنة الثلاثين وانعقدت بشكل طبيعي وسليم رغم الاجواء المشحونة المخيمة على الاوضاع.

ايها السادة، كنا استعرضنا اوضاع مختلف الوزارات والادارات العامة بحضور الوزراء المعنيين ووقفنا على كل شاردة وواردة تقريبا، ولمسنا مدى معاناة الحكومة لتحريك وتنشيط وتشغيل قطاعاتها بالطاقة اللازمة ان لجهة اسداء الخدمات للمواطن او لجهة جباية اموال الدولة بالقدر الممكن. وعلى كل حال بوسعنا القول: ان درس مشروع الموازنة كان دقيقا وجادا رغم الظرف الصعب الذي تمر فيه البلاد، هذا الظرف الذي يكاد يطمس اية محاولة تخطيط وانماء ويعرقل مسيرة البلد الجادة الى الهدوء والاستقرار ويحول دون وضع خطة مالية مفصلة، تسمح ببحث ومناقشة خطط الدولة الانمائية بالعمق المطلوب ذلك ان الوزارات والادارات العامة التي درسنا اوضاعها في المشروع لم تستطع تحت تأثير الحالة الراهنة من استمرارية التحرك وتقديم الخدمات للمواطن بشكل مطرد كذلك فان انقطاع الموظفين عن العمل في بعض الحالات الصعبة كان يمنع هؤلاء من تطوير تلك الخدمات او زيادة حجمها بالشكل المطلوب كما لو كانت البلاد تعيش بشكل طبيعي هادىء. لذا فاننا نختصر ونتناول مشروع الموازنة العامة في اجزائها الثلاث والموازنات الملحقة.

اولا: الموازنة العامة والموازنات الملحقة:

بلغت الارقام الاجمالية لمشروع موازنة عام ١٩٨١ كما عدلتها اللجنة: ٥،٤٥١،٢٠٠،٠٠٠ ل.ل. موزعة كما يلي الخ...

ثانيا: واردات الموازنة العامة. الخ...

ثالثا: مشروع قانون الموازنة

درست لجنة المال والموازنة مشروع قانون موازنة عام ١٩٨١، وبعد المناقشة ادخلت عليه تعديلات واضافت اليه مواد يتعلق بعضها بتسوية اوضاع ناتجة عن الاحداث وبعضها الاخر بتعديل احكام قوانين وضعية. وبسبب الاحداث المؤلمة التي نجتازها لم نتمكن ايها الزملاء من طبع الموازنة العامة وملحقاتها املين ان نضعها بين ايديكم في اقرب فرصة.

ايها السادة:

كان بودنا ان نتطرق الى مواضيع عديدة نعتبر معالجتها ذات اهمية مالية كبرى، ولكن واقع الحال من جهة والظروف الصعبة التي تجتازها البلاد تحولان دون ذلك، فما هي الفائدة ايها السادة من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البحث والتطويل في موضوع تحصيل رسوم وضرائب فرض الامر الراهن تمديد مهل تسديدها وما الفائدة من بحث الاعتمادات المدورة في الوقت الذي نعلم وتعلمون فيه صعوبة التنفيذ، كذلك هو حال الامور الهامة المتعلقة بمختلف القضايا المالية والاقتصادية. ومختصر القول ان وجوب تسوية ارضية الدولية بشكل سليم ومعافى هو اليوم مطلب ملح واكثر من ضروري. اذ ان عناصر تسوية تلك الارضية الصلبة من امن واستقرار سياسي هو الطريق الصحيح والمدخل السليم لعافية الدولة ماليا واقتصاديا ومعالجة كل المشاكل المستجدة.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

اننا اذ نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير المقتضب مع مشروع الموازنة والموازنات الملحقة لعام ١٩٨١ ومرفقاته كما تعدل في لجنة المال والموازنة نرجو منكم اختصار مناقشته ما امكن واقراره وشكرا لكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزير المالية الدكتور علي الخليل

وزير المالية: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام نطرح على مجلسكم الكريم بالدرس والاقرار مشروع قانون موازنة العام ١٩٨١ في وقت تنخفض فيه نسبة واردات الدولة بسبب الاحداث الاليمة التي يعيشها لبنان. وتزيد نسبة النفقات العامة بسبب موجة الغلاء والتضخم، وما يتبع ذلك من مشكلات اجتماعية وضغوطات على الموازنة.

ففي ظل الاوضاع الامنية المتردية، وانعكاساتها السلبية على الوضع الاقتصادي العام والوضع المالي للدولة، وما تؤدي اليه من انخفاض في واردات الخزينة، وخلل في عمليات التحقق والتحصيل للضرائب المباشرة وغير المباشرة، وفي ظل ظاهرة التضخم العالمية، وما يرافق ذلك من ارتفاع حاد في اسعار السلع والخدمات، وزيادة كبيرة في الانفاق على صعيد الادارات العامة والخدمات الاجتماعية والمشاريع الانمائية.

في ظل هذه المعطيات التي ينتج عنها فارق كبير في الواردات والنفقات، وضعنا مشروع قانون الموازنة لهذا العام، وبينا في فذلكته الاسباب الموجبة للارقام الواردة فيه، وقد درسته وناقشته بامعان اللجنة النيابية للمال والموازنة وصدقته بعد ان ادخلت عليه التعديلات اللازمة والطفيفة.

لقد بلغ مجموع ارقام موازنة عام ١٩٨١ ٥،٢١١،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.

ـ ٤،٤٨٩،٠٠٠،٠٠٠ للموازنة العامة

ـ ٧٢٢،٠٠٠،٠٠٠ للموازنات الملحقة

يضاف اليها اعتمادات الجزء الثاني ـ ب ـ البالغة ٥٦٣،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. والتي تغطى من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المساعدات العربية، وبواردات استثنائية.

يقابل ذلك:

٤٠٧،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. للموازنة العامة لعام ١٩٨٠

٥٣٦،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. للموازنات الملحقة في السنة ذاتها.

بالاستناد الى ما تقدم، تكون الزيادة الحاصلة في ارقام الموازنة لعام ١٩٨١ حوالي ١٢ بالمئة للموازنة العامة و٢٦ بالمئة اذا اضيفت الى ارقام المشروع اعتمادات قوانين البرامج الملحوظة في الجزء الثاني ـ ب ـ. ويبلغ عجز الموازنة ما يقارب مليارا ونصف المليار ليرة لبنانية هذا العام، يقابل مليار واربعماية مليون ليرة عام ١٩٨٠ وتسعماية واربعة وستون مليونا لسنة ١٩٧٩. وتجدر الاشارة هنا، الى ان الواردات المقدرة لهذا العام تزيد بنسبة ١٦ بالمئة عن مثيلاتها في العام الماضي. وان ارتفاع هذه النسبة او انخفاضها يتوقف بصورة رئيسية على الاوضاع السياسية وعلى العوامل الامنية.

تمتاز موازنة ١٩٨١:

اولا: بانخفاض نسبة العجز الذي يبلغ حوالي ٣٣ بالمئة هذا العام، يقابله حوالي ٣٥ بالمئة عام ١٩٨٠.

الرئيس: معالي الوزير، يوجد هناك اسباب لانخفاض نسبة العجز.

وزير المالية: طبعا، ذلك يعود الى نسبة الانفاق والمساعدات العربية الواردة في الجزء الثاني ـ ب ـ

ادمون رزق: وصلت المساعدات

وزير المالية: وصل منها ٢٠٦ ملايين دولار.

ثانيا: بزيادة نسبة الانفاق الانمائي الذي يبلغ حوالي ٣٧ بالمئة. هذا العام يقابله حوالي ٣٤ بالمئة لعام ١٩٨٠.

ثالثا: بضم الجزئين الثاني والثالث من الموازنة وجعلهما جزءا واحدا. واذا اردنا تبرير الزيادة الظاهرة في ارقام هذه الموازنة فاننا نردها الى الاسباب التالية:

١ ـ ازدياد نفقات الرواتب والتعويضات بالرغم من مبدأ ضغط النفقات الادارية الذي اعتمدناه بقدر ما سمح لنا الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ٢ ـ السياسة الدفاعية والامنية التي ادت الى زيادة ملحوظة في موازنة وزارتي الدفاع والداخلية. ٣ ـ تحسين مستوى التعليم، بانشاء وتجهيز المعاهد والمدارس ومراكز التعليم المهني والتقني. ٤ ـ توسيع شبكة الطرق وتكملة مشاريع الاتوستردات وزيادة وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية. ٥ ـ ارتفاع المستوى العام

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

للاسعار، وزيادة كلفة الانفاق الانمائي المتعلق بالتجهيز والانشاء. ٦ ـ استمرار سياسة الدعم للرغيف والمحروقات التي قد تبلغ هذا العام حوالي المليار ليرة لبنانية، يتحملها صغار المكلفين وكبارهم، عوضا عن كبار المستهلكين. ان هذا الوضع يحتم علينا المعالجة السريعة التي تحفظ مصلحة المواطن وتحرص على الاموال العامة في آن معا. ويبقى الحل الافضل في رأيي، يكمن بمساعدة الدول العربية الشقيقة النفطية بتغطية تكاليف الزيادة الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط.

ان هذه الزيادة الحاصلة في النفقات، يرافقها تقلص نسبي في الواردات ولا سيما منها الجمركية التي تشكل جزءا اساسيا من واردات الخزينة في الظروف العادية والتي انخفضت الى حد كبير نتيجة الممارسات الغير شرعية والاوضاع الامنية الشاذة.

يتبين مما تقدم بان موضوع زيادة الواردات ومواجهة عجز الموازنة، ووقف تصاعده، هو من اهم المواضيع التي تركز عليها سياستنا المالية في هذه الفترة، لذلك اعتمدنا في السنوات الاخيرة على اللجوء الى القروض الخارجية، وعلى الدعم والمساعدات العربية، وعلى اصدار سندات للخزينة للتمويل الداخلي تساعد على امتصاص طفرات السيولة والتخفيف من آثار التضخم هذا بالاضافة الى العمل من اجل احتواء التضخم عن طريق تخفيف الخلل الحاصل بين الدفق النقدي والدفق الفعلي في الاقتصاد الوطني بزيادة الانتاج وتنشيط عجلته وتأهيل المواقف المساندة له. وهنا يلعب التنسيق الذي انشأناه اواخر عام ١٩٧٩ دورا هاما، خاصة في ما يعود على علاقة الانعكاسات المالية والاقتصادية للموازنة العامة بالسياسة النقدية لمصرف لبنان من جهة، وبالمشاريع الانمائية والاعمارية التي يشرف عليها مجلس الاعمار والانماء، والمرتبطة بالنفقات المعتمدة للانشاء والتجهيز من جهة اخرى.

لذلك نعمل على تحديث النظام الضريبي واضعين نصب اعيننا تحقيق التكافؤ الانمائي والاجتماعي بين الافراد والجماعات والمناطق ضمن سياسة تهدف الى تأمين واردات الدولة على اساس العدالة الاجتماعية مع مراعاة المكلفين ذوي الدخل المحدود. وبغية زيادة الواردات علينا اعادة النظر بالاجهزة المالية لكي تقوم بمهامها بفعالية واتقان، لذلك فاننا نعمل على وضع مشروع قانون لتنظيم وزارة المالية ومكننة ادارتها، وتأهيلها للقيام بوظائفها المتشعبة والمتزايدة.

وفي معرض كلامنا عن العجز، لا بد لنا من التأكيد على قدرتنا لتحمله انطلاقا من استمرار سلامة اوضاعنا المالية والاقتصادية بصورة نسبية التي تمكنت من ان تتخطى الاحداث دون حاجة الى اللجوء الى اجراءات استثنائية. فالفائض في ميزان مدفوعاتنا الذي بلغ اربعماية مليون دولار عام ١٩٧٩ و٤٧٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ ما زال يستمر في الارتفاع، ونسبة الدخل العام في لبنان ما زالت متدنية اذا ما قورنت بنسبة في معظم البلدان المتقدمة ومنها النامية، وبالتالي فان قدرتنا الاستقراضية تحافظ على سلامتها وقوتها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وعلى الرغم من كل ذلك فاننا ندرك بان العجز في الموازنة الموجود حاليا قد يترك ذيولا مالية سيئة في المستقبل فيما لو استمر طويلا لذلك فاننا لم نقلل يوما من خطر استمراره وتماديه وارتباطه بالوضع الامني، بل اوليناه العناية التي يستحق علما بان عجز الموازنة هو ليس بالظاهرة الجديدة في لبنان وفي غيره من دول العالم مع الاعتراف بانه قد تفاقم اعتبارا من بداية الاحداث حتى يومنا هذا.

حضرة الزملاء، اننا نرى من خلال السياسة المالية التي ننتهجها بان دور الموازنة التي تعتبر مرآة لسياسة الدولة لا يقتصر فقط على الطابع المالي الصرف بل يتعداه الى المساهمة في دفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاهية للمواطنين، لذلك فان مبدأ اقامة التوازن العام في الشؤون الحياتية للبلاد لا يقل اهمية عن مبدأ توازن النفقات والواردات العامة.

وختاما نأمل بان تكون هذه الموازنة بارقامها واهدافها خير تعبير عن قصدنا الرامي لمساعدة الاقتصاد الوطني على النهوض من عثرته وللتصدي للمشكلات المعيشية التي برزت بنتيجة الاحداث وللتدخل في مسيرة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية العاملة للخير العام.

ولنا ملء الثقة بانها ستحظى بموافقة مجلسكم الكريم لاقرارها وتصديقها وشكرا لكم.

الرئيس: هناك اقتراح ورد من بعض الزملاء، وذلك جريا على العادة في هذه الظروف باقرار مشروع قانون الموازنة ومشروع قطع الحساب عن العام ١٩٧٧ كل منهما بمادة وحيدة.

يتلى اقتراح قانون معجل مكرر:

مادة وحيدة ـ صدق مشروع قانون قطع الحساب العام ١٩٧٧ المحال الى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٣٨٣٣ تاريخ ١٩٨١/٢/٢٠ كما عدلته لجنة المالية والموازنة.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، اشكر دولتك عندما تفضلت وقلت انه في ظل هذه الظروف الاستثنائية وهو ما يجب ان يعلن ويذكر، ان تصديق الموازنة بمادة وحيدة امر لا يجوز وقد اجازته الاوضاع الراهنة الاستثنائية. وفي معرض بحث الموازنة، وانا قد تعودت أن اكون دقيقا في اعطاء صاحب الحق حقه، ورغم معارضتي التي تنشأ في هذه الا يام، رغما من اي واحد منا، ارجو ان يدون قول كل مقدمات وزير المالية عن الموازنة التي لا نؤمن نحن، والواقع يفرض علينا ان لا اؤمن بصحة الارقام لجهة الواردات والانفاق.

فاني ارجو ان يدون شكري لمعالي وزير المالية عن عمل هام اعتبره وطنيا في هذا الظرف، الا وهو اصرار معاليه على المصرف المركزي لملاحقة التعميم الذي وزع على المصارف، والمتعلق بالا يكون مخزونها واماناتها بالعملات الاجنبية اكثر من نصف رأسمالها، وهذا امر هام، واعتبر ان

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

هذه الفترة البسيطة اثبتت على نوع من استقرار اسعار العملات الاجنبية، كما ارجو معاليه ان يتابع جهوده طالما ان الحكومة ليس بوسعها ان تعمل اي شيء، فعلى اقل تعديل عليها ان تصون الليرة اللبنانية وتصون الثروة الوطنية وشكرا لكم.

الرئيس: يدون كل ما طلب الزميل حسن الرفاعي تدوينه من ملاحظات مع التأكيد مجددا كما قال الاستاذ نصري المعلوف ان «الضرورات تبيح المحظورات» وان الظرف الاستثنائي هو الذي يفرض. والفت النظر الى ان اقرار الموازنة بمادة وحيدة امر لم يحصل فقط، في هذه الفترة بل حصل عام ١٩٥٧ في عهد رئاسة الرئيس عادل عسيران الذي كلنا نقدر بأنه خير من اؤتمن على الدستور وعلى احترام الدستور.

الرئيس: يتلى مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٧.

فتلي المشروع التالي:

مشروع قانون
قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٧

المادة الاولى ـ يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن سنة ١٩٧٧ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقرها ديوان المحاسبة. الخ...

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية. اذا صدق قانونا قطع الحساب والموازنة العامة كما عدلتهما اللجان بالاكثرية وطبعا الضرورات تبيح المحظورات، وحسب العرف الجلسة مخصصة للموازنة العامة، ولكن يبدو ان هنالك بعض المشاريع يتوقف عليها الى حد بعيد شيء من المصلحة العامة. الخ...

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الحادية عشر والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٨/٦/٩٨١ برئاسة دولة الرئيس كامل الاسعد.

وتغيب السادة: فريد جبران، نجاح واكيم، راشد الخوري، كاظم الخليل، ادوار حنين، احمد اسبر، ارا يرواتيان، بيار حلو، ريمون اده، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، فؤاد الطحيني، فؤاد نفاع، كميل شمعون، موريس زوين، امين الحافظ، باخوس حكيم، رشيد كرامي، طلال المرعبي، عبد المجيد الرافعي، فؤاد غصن، عبد الله الراسي، حسن زهمول الميس، عبد المولى امهز، ميشال معلولي، ناظم القادري.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واعتذر السادة: موريس فاضل، عزيز عون، عبد الحليم عويدات، الاب سمعان الدويهي.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان، واصحاب المعالي: مروان حماده، ميشال المر، سامي يونس، مصطفى درنيقه، قيصر نصر، جوزف ابو خاطر، ميشال اده، علي الخليل.

افتتح دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد الجلسة، وبعد تلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية، تكلم دولته، فشدد على دور المجلس النيابي الذي يعتبر اساس الشرعية والنظام على المستويين الدستوري والوطني، واعتبار المجلس الملاذ الاخير للتصدي للازمة الراهنة، والقادر على وضع الخطط الكفيلة بانقاذ الوطن.

كما تكلم دولة رئيس الحكومة، فأكد على دور المجلس وضرورة تأمين استمرار الحياة البرلمانية ثم تلا مقرر لجنة المال والموازنة تقرير اللجنة وتحدث معالي وزير المالية فشرح السياسة المالية واوضاع الموازنة العامة لعام ١٩٨١ وتم تصديق مشروع الموازنة العامة وقطع الحساب لعام ١٩٧٧ بماده وحيدة، كما صدق المجلس بعض المشاريع الخاصة بوزارتي التربية الوطنية والاشغال العامة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر

سكوت

الرئيس: صدق المحضر، وارفع الجلسة ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر.

رئيس المجلس

كامل الاسعد

امينا السر

طارق حبشي

صالح الخير

امين عام المجلس النيابي

احسان ابو خليل

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

رئيس مصلحة الجلسات

المحاضر عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher